

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثالثة والستون



الجلسة ٦٠٢٤

الأربعاء، ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٤٥

نيويورك

الرئيس: السيد أوربينا (كوستاريكا)

الأعضاء: الاتحاد الروسي السيد شرباك
 إندونيسيا السيد كليب
 إيطاليا السيد مانتوفاني
 بلجيكا السيد دو غوشت
 بنما السيد آرياس
 بوركينا فاسو السيد كافاندو
 الجماهيرية العربية الليبية السيد دباشي
 جنوب أفريقيا السيد سانغكو
 الصين السيد لا ييفان
 فرنسا السيد ريبير
 فييت نام السيد هوانغ تشي ترونغ
 كرواتيا السيد يوريكا
 المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيدة بيرس
 الولايات المتحدة الأمريكية السيدة ديكارلو

جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

التقرير الخاص الرابع للأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو

الديمقراطية (S/2008/728)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A

08-62033 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١١.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

التقرير الخاص الرابع للأمين العام عن بعثة منظمة

الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

(S/2008/728)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أبلغ المجلس

أنني تلقيت رسالتين من ممثلي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، يطلبان فيها دعوتهما إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتمد، بموافقة المجلس، دعوة هذين الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند دون أن يكون لهما الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد إليكا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) والسيد جوزيف نسينغيمانا (رواندا) مقعدين على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للتفاهم الذي

توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وما لم يكن هناك اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد ألان دوس، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد دوس إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

بالنيابة عن مجلس الأمن، أرحب ترحيباً حاراً بمعمالي السيد كاريل دي غوشت، وزير خارجية بلجيكا.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس التقرير الخاص الرابع للأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الوارد في الوثيقة S/2008/728.

معروض على الأعضاء أيضا الوثيقة S/2008/703، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد ألان دوس، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأعطيه الكلمة.

السيد دوس (تكلم بالإنكليزية): من دواعي

سروري الشديد أن أتمكن من الانضمام إلى المجلس اليوم وهو يبدأ نظره في التقرير الخاص الرابع للأمين العام عن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2008/728). فهذه فترة حرجية بالنسبة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. و يذكّرنا القتال الذي اندلع في الجزء الشرقي من البلد، فضلا عن نتائجه الإنسانية الرئيسية، بأنه لا يمكن تحقيق السلام والاستقرار الشاملين في هذا البلد بدون تسوية الأسباب الجذرية للصراع في مناطقه الشرقية المضطربة.

وقد تأثر ما يزيد على ٢٥٠.٠٠٠ شخص بشكل مباشر باستئناف أعمال القتال. وبوجه عام، ربع سكان كیفو الشمالية مشردون حاليا. ويعزى السبب في استئناف أعمال القتال الرئيسية في نهاية أكتوبر/تشرين الأول إلى عدم

ونحن لذلك ممتنون للغاية لأن المجلس قد أذن بالموارد الإضافية التي طلبتها في أوائل تشرين الأول/أكتوبر. وستتيح لنا هذه التعزيزات بعض الوقت والمجال اللازمين لاستمرار المبادرات السياسية. وفي الوقت ذاته، ينبغي أن ندرك تماما أن هذه القوات الإضافية لن تنشر في الميدان قبل شهرين على أحسن الفروض، وربما استغرقت مدة أطول، برغم الجهود الجاري بذلها لحشد تلك التعزيزات ونشرها بأسرع ما يمكن.

ولهذا السبب أيدنا ونواصل تأييدنا للنداءات بنشر قوة متعددة الجنسيات كإجراء لسد الفجوة القائمة إلى أن يكتمل تعزيز البعثة. وينبغي أن نراعي أيضا ألا يحل وجود البعثة محل السلطات والقوات الأمنية الوطنية في مسؤوليتها عن حماية المدنيين وعن حماية إقليم جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ويساورنا القلق والاستياء بشكل خاص للهجمات الأخيرة التي وقعت على المدنيين ولأعمال القتل غير المشروع للأفراد في المناطق التي اجتاحتها الصراع. وقد حذرنا من أن هذه الأفعال تشكل جرائم حرب وسوف تجري ملاحقتها.

ونتطلع إلى إجراء مناقشة متعمقة مع أعضاء المجلس بشأن دور البعثة في المستقبل، وكيف يمكنها الموازنة بين ولايتها والواقع الجديد، وكيف يمكن أن تزيد فعاليتها، خاصة في مساعدة الشعب الكونغولي وتوطيد دعائم السلام وإيجاد مستقبل أفضل للبلد.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد دوس على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد إيلكا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي يا سيدي الرئيس في البداية وأنا أتكلم لأول مرة هنا في المجلس هذا الشهر بأن أؤدي واجبا سارا

وجود الإرادة والقدرة على تنفيذ الاتفاقات بين الكونغوليين والاتفاقات الإقليمية العديدة التي تم التوصل إليها.

وندعو جميع الأطراف إلى احترام الاتفاقات التي تم التوصل إليها والعودة إلى العملية السياسية التي يحددها إطارا نيروبي وغوما. ونرحب في هذا الصدد بالجهود السياسية المكثفة التي بذلت على الصعيد الدولي والإقليمي والثنائي في الأسابيع القليلة الماضية لتسوية الأزمة الحالية.

ويسرني إبلاغكم بأنه، نتيجة للجولة الأولى من محادثات المبعوث الخاص أوباسانجو، تم التوصل إلى وقف لإطلاق النار وتراجع المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب وغيره من الجماعات المسلحة لإيجاد منطقة فاصلة بين القوات المتقاتلة في الجزء الشمالي من النصف الجنوبي من كيفو الشمالية. وبعد المشاورات التي أجراها الرئيس أوباسانجو مع الأمين العام في نيويورك هذا الأسبوع، سوف يعود إلى المنطقة يوم الجمعة ليستأنف جهوده مع الأطراف والدول المجاورة. ومن المتوقع أيضا أن تتناول بعثة الرئيس أوباسانجو للوساطة مشكلة استمرار وجود الجماعات المسلحة الرواندية المؤلفة من أعضاء القوات المسلحة الرواندية السابقة والإنتراهاموي والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا في الجزء الشرقي من الجمهورية الديمقراطية، وأن تجري متابعة لبيان نيروبي.

وقد كان للأحداث الأخيرة تأثير عميق على بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والطريقة التي تنفذ بها ولايتها. وقد اضطرت البعثة، التي تنوء بأعباء فوق طاقتها، إلى تحمل المسؤولية الكاملة عن حماية المراكز السكانية الرئيسية في كيفو الشمالية ودعم إيصال المساعدات الإنسانية.

وتجري عملية كبرى لإعادة تشكيل البعثة بغية تعزيز وجودها في شمال كيفو، بما في ذلك من داخل المقاطعة ذاتها.

جميع التدابير اللازمة لإعادة الأوضاع الطبيعية إلى منطقة البحيرات الكبرى بصفة عامة ولاستئصال الفوضى والدمار. ذلك أن عدد القتلى يبلغ ٣٠٠ ٠٠٠ قتيل في بوروندي، وما يقرب من مليون قتيل في رواندا، و٥ ملايين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأن الأوان لوضع حد لذلك.

فيما متى يجب أن تستمر هذه الفظائع وما الذي يبررها؟ إن العالم بأسره اليوم يرحب بقرار مجلس الأمن متابعة طلب الأمين العام إحداث زيادة مؤقتة في الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة التابعين لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وذلك أمر هام لتعزيز قدرة البعثة على توفير الحماية الحقيقية للسكان المدنيين الكونغوليين، الذين وقعوا ضحية لكارثة إنسانية واضحة، كما أكد السيد دوس، ولانتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان، ولا سيما أعمال العنف الموجهة ضد النساء والأطفال. والشخص المسؤول مباشرة عن ذلك هو أمير حرب لا يزال الآن، من خلال بعض ردود الفعل التي لا شك في حنكتها، يتحدى المجتمع الدولي بأسره، مفلتا تماما من العقاب بعد أكثر من ستة أعوام على وصف المجتمع الدولي له بأنه مجرم حرب. ويتصرف ذلك السيد كما لو كان يعد العدة لاحتلال أكيد للجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتواطؤ للأسف من جانب بعض مواطني. وهناك آخرون مسؤولون أيضا في المنطقة. ومسؤوليتهم أكثر أهمية من مسؤوليته المباشرة، ولكنها أقل من مسؤوليات الآخرين الذين يعملون على نطاق أكثر عالمية.

وفيما يتعلق بالمسؤولية الإقليمية، ربما لم تؤد العلاقات مع رواندا بعد إلى النتائج التي كنا نأملها. وما زال هناك الكثير الذي يتعين عمله. غير أن المحادثات مفيدة من جميع الزوايا ومشجعة بما فيه الكفاية للسماح لنا بأن نرى، برغم الصعوبات، بوادر مخرج ممكن من الأزمة. وذلك يعني

بتنهنتكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر. وأود أيضا أن أنضم إلى ما أعرب عنه بالإجماع من الثناء على رئاسة المجلس الصينية في الشهر الماضي. كما أود أن أتقدم للأمين العام بان كي-مون بأصدق الشكر على جهوده الدؤوبة لأجل استعادة السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفوق كل شيء على تعيينه الرئيس أوباسانجو مبعوثا خاصا لشرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة للترحيب بوجود السيد كاريل دي غوشت، وزير خارجية مملكة بلجيكا، بيننا. ونرحب بمعاله كثيرا في نيويورك. وأخيرا، تتيح لي هذه الجلسة أيضا أن أرحب بصديقي السيد ألن دوس، الممثل الخاص للأمين العام. وأعرب له عن امتناني لتقديمه التقرير الخاص الرابع (S/2008/728) وعن تقديره لأهمية بيانه الكبيرة.

وسأبدأ بالإشارة إلى السيد توني بلير، رئيس الوزراء السابق للمملكة المتحدة. وسأذكر أعضاء المجلس أنه أشار في بيانه الموجه للمؤتمر السنوي لحزبه في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ إلى الواجب الأدبي المتمثل في تقديم المساعدة الدولية العسكرية والإنسانية لأي بلد يحتاجها وأكد أنه:

”إذا استمر العالم في تجاهل آلام الدول الأفريقية، كما في جمهورية الكونغو الديمقراطية التي حربتها الحرب، فسوف يولد الغضب والإحباط للذين من شأنهما تهديد الاستقرار العالمي“.

وأعرب عن تأييدي لملاحظات رئيس الوزراء البريطاني. فقد أكدت دائما ضرورة إعمال التفكير الجدي والمكثف في الأسباب الكامنة القديمة والمباشرة للصراع الحالي، الأمر الذي يمكن أن يعين المجتمع الدولي على اتخاذ

إنني أرحب بجهود الأمم المتحدة، وبخاصة مجلس الأمن، حيث يشاركان بنشاط في السعي إلى حل للأزمة في الكونغو. وإلى جانب جهود الأمين العام الجديدة بالثناء، وخاصة من خلال مبعوثه الخاص، الرئيس أوباسانغو، لا بد من التأكيد على العمل الذي تضطلع به بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي تمثل أكبر عملية لحفظ السلام في العالم، والتي جرى تعزيز قدراتها للتو عقب اعتماد القرار ١٨٤٣ (٢٠٠٨).

إن بعثة منظمة الأمم المتحدة تؤدي دوراً هاماً، وهذا ما يجب التأكيد عليه. وعشية مناقشة تمديد ولايتها، التي يجب أن تجرى قبل نهاية هذا العام، هناك حاجة إلى مناقشة الطريقة التي يمكن بها أن نرفع مستوى أداء هذه الأداة إلى الحد الأقصى. ولا بد لنا من إجراء تلك المناقشة. وفضلاً عن ذلك، هذه هي فحوى إحدى الاستنتاجات الواردة في تقرير الأمين العام المقدم إلينا للتو.

وأود أن أشاطر أعضاء المجلس بضعة أفكار، وخاصة فيما يتعلق بالأسباب الأساسية للصراع، التي يتعين علينا أخذها بعين الاعتبار خلال تلك المناقشة.

إن الحالة الإنسانية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ما زال يركي نارها مزيج من المكونات القاتلة - الغياب شبه التام لسلطة الدولة مع وجود ثروة طائلة من الموارد الطبيعية واستغلالها في أغراض عدائية. وفي رأيي، يجب أن تؤخذ كل أسباب الصراع هذه بعين الاعتبار بشكل كامل خلال صياغة ولاية البعثة لتحقيق الحد الأقصى من فعاليتها.

ومن المعروف لدى الجميع أن جيش الكونغو في حالة يرثى لها. وقد أظهر القتال ضد المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب أن القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية تعاني من سوء الإعداد والتنظيم والقيادة. والدولة

بالنسبة لنا إيجاد توازن طيب بين المطالب الرواندية والشواغل المشروعة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأود أن أعود إلى الملاحظات التي أبدتها رئيس الوزراء السابق طوني بليير. لقد سألت لماذا لا يزال المجتمع الدولي يرغب في إذلال جميع الشعوب والمجموعات العرقية التي تؤلف سيفساء الأمة الكونغولية بسبب جريمة لم يشارك فيها أحد من زائير أو الكونغو على الإطلاق. لقد طرحت هذا السؤال.

إن جمهورية الكونغو الديمقراطية بحاجة إلى السلام. إننا نحتاج إلى السلام لكي تنصدي للتحديات الهائلة الأخرى. وقد أقمنا توازنات، ولكنها لم تعد قائمة. ونحتاج إلى استعادة الدولة القادرة على الأداء وعلى استعادة أبسط الحقوق الأساسية لمواطنيها، وعلى أن تفعل ذلك على أسس صحية وديمقراطية، تلك الدولة التي تستطيع أن تؤمن السلام الدائم المشفوع بالتنمية المستدامة، سواء لجمهورية الكونغو الديمقراطية أو لمنطقة البحيرات الكبرى بأسرها.

وأخيراً، لا بد لتلك الدولة أن تكون متسمة بأسمى أهداف البشرية، ألا وهي السلام والعدالة والازدهار.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطيت الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيد دي غوتش (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية):
خلال الجلسة المعقودة بصيغة آريا المكرسة لجمهورية الكونغو الديمقراطية التي عقدت أمس، أدلى ممثلو المنظمات غير الحكومية بشهادتهم عن الحالة الإنسانية الوخيمة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد هلك ملايين الناس في الكونغو خلال السنوات العشر الماضية. وللأسف، ضاعفت موجة العنف الحالية حجم المعاناة التي يتعرضون لها. واضطر آلاف الناس إلى التزوح من منازلهم.

التصدي لمصادر تمويل المجموعات المسلحة أن يصبح أكثر فعالية من أي استراتيجية عسكرية أخرى. ويجب أن تؤخذ هذه الفكرة بعين الاعتبار أيضا خلال تخطيط العمليات. كما يجب أن تستخدم بعثة منظمة الأمم المتحدة قدراتها إلى الحد الأقصى في مجال التفتيش لا لكي تضع حدا للاتجار غير المشروع بالأسلحة فحسب، بل أيضا للاستغلال والاتجار غير المشروع بالمواد الخام، مثل الكولتان وحجر القصدير. ويمكن لهذه الإجراءات من جانب البعثة أن تتخذ في إطار أوسع يجري من خلاله دعم المجتمع الدولي لسلطات الكونغو في إعادة سيطرتها على استغلال الموارد الطبيعية. وما نفكر به هنا هو آليات التعقب أو آليات الترخيص التي أشار إليها وزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال مؤتمر قمة نيروبي، المعقد في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

إن التصدي للأسباب الجذرية للصراع أمر محوري، ولكنه لن يمكننا من تخفيف معاناة السكان في كينغو في الأجل القصير. والسكان هناك لديهم توقعات كبيرة من بعثة منظمة الأمم المتحدة في هذا المجال. وقدرات البعثة محدودة. وهي ليست موجودة في كل مكان ولا تستطيع أن تعمل في كل الأماكن بشكل متزامن، ولكن في الأماكن التي توجد فيها أو تنشر فيها في الوقت المناسب، وحيث تتعرض حياة السكان للخطر، فإنها يجب أن تتصرف. ويأتي القيام بذلك في مقدمة الأولويات. ويجب أن يكون واضحا بشكل قاطع أن بعثة منظمة الأمم المتحدة في تلك الحالة تستطيع أن تتصرف بشكل مستقل، وأنها ستفعل ذلك بموجب ولايتها.

إن قواعد الاشتباك يجب أن تعكس بوضوح ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة، وفي حال وجود أي غموض يجب توضيح الولاية. ونحن نرى أن هذا يفترض أيضا أنه في الأماكن التي توجد فيها عناصر خارجة عن السيطرة من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، والتي تشكل مصدرا للاعتداءات على السكان، ينبغي لبعثة منظمة الأمم

ليست في وضع يمكنها من بسط سلطتها على مناطق شاسعة، وفي هذه الأثناء يقع بعضها تحت إدارة المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب. وفي شمال كينغو، لم يعد جيش الكونغو موجودا من الناحية العملية. وهذا الجيش قد انحل في بعض أجزائه، وتحولت بعض وحداته ضد السكان، لأنها لا تتلقى الأجور والمؤونة على نحو ملائم. وهذا الجيش من الصعب أن يكون، في المدى القصير، الأداة الوحيدة التي يمكن للمجتمع الدولي من خلال بعثة منظمة الأمم المتحدة والاعتماد عليها من أجل استعادة سلطة الدولة.

ولذلك، لا بد من طرح السؤال عما إذا كان يجب عدم إعادة تعريف مفهوم العمليات المشتركة بين بعثة منظمة الأمم المتحدة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وأرجو أن يطمئن المجلس إلى أنني لا أدعو إلى إيجاد بعثة لمنظمة الأمم المتحدة، تحارب بشكل مستقل ضد جميع المجموعات المسلحة في شرق الكونغو. إذ يوجد دائما مجال للتعاون مع سلطات الكونغو ولدعمها. ولكن القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لا يمكنها إلا بشق الأنفس أن تشكل الأساس الوحيد لاستراتيجيتنا ضد المجموعات المسلحة، سواء كانت أجنبية أو كونغولية.

إن بعثة منظمة الأمم المتحدة يجب أن تقترب أكثر من الجبهة الأمامية وأن تؤدي دورا بارزا في تلك العمليات الموجهة ضد المجموعات المسلحة. وهذا يتطلب من البعثة أداء أفضل في الإشراف، وأن يتم ذلك، إذا اقتضى الأمر، من خلال تولي قيادة عمليات معينة، كما كان الحال بالنسبة لبعض العمليات في الماضي.

ولا يستطيع أحد أن ينكر أن الموارد الطبيعية في شرق الكونغو هي أحد الأسباب الرئيسية للصراع الجاري حاليا. وأي استراتيجية نرغب في أن تكون فعالة يجب أن يكون على رأس أولوياتها الاهتمام بهذا البعد. ومن شأن

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أود أيضا أن أتقدم بالشكر للممثل الخاص للأمين العام على إحاطته الإعلامية، وأرحب بممثلي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، وتقدم، طبعاً، بالشكر لوزير خارجية بلجيكا على بيانه والوقت الذي قضاه معنا اليوم بشأن هذا الموضوع الهام.

ولديّ المزيد من النقاط المفصلة التي أود أن أطرحها في المشاورات، ولكن حيث أن هذا الاجتماع يعقد بحضور العضوية الأوسع للأمم المتحدة، أود أن أنتهز هذه الفرصة لأركز الآن على نقطتين فقط.

أولاً، أود أن أؤكد على دعمنا القوي للمبعوث الخاص، الرئيس أوباسانغو. ونرحب بتعيينه ونحن ملتزمون بمساعدته بأية صورة يعتقد أنها قد تكون مفيدة له. ونعتقد أن لأنشطته أثراً إيجابياً كبيراً بالفعل بإعادة تركيز الاهتمام على إيجاد حل سياسي للأزمة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهو يساعد على جمع الأطراف معاً، وأفهم أنه ينوي القيام بزيارة أخرى إلى المنطقة في وقت لاحق من هذا الأسبوع. ونتمنى له كل النجاح ونطلب إلى المجتمع الدولي أن يقدم له كل الدعم الذي يحتاج إليه في الأسابيع المقبلة. وكما أشرت، هذا ما نعتزم القيام به بالتأكيد.

والنقطة الثانية التي أود أن أتطرق إليها هي أن أؤكد على أهمية النشر المبكر قدر الإمكان لـ ٣١٠٠ فرد إضافي لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية الذين حوّلهم مجلس الأمن في قراره ١٨٤٣ (٢٠٠٨). ونعرف أن هناك تاريخاً محدداً بفترة شهرين لنشر هذه القوة. ونعتقد أن هذه العملية بطيئة للغاية. وقد لاحظنا في حالات أخرى، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان أحد الأمثلة التي نذكرها، أنه كان من الممكن أن تصل القوات إلى هناك في غضون أسابيع. ونعتقد أن الحالة في جمهورية الكونغو

المتحدة أن تكون قادرة على التصرف إزاءها، وأن تقوم بذلك وفقاً لولاية حماية السكان المدنيين الموكلة إليها.

إن بلجيكا تنظر إلى عملها السياسي والدبلوماسي كجزء من العمل الذي يضطلع به الاتحاد الأوروبي، الذي يؤدي دوراً نشطاً ضمن إطار عملية التيسير الدولية. وقد أشير خلال الأسابيع القليلة الماضية إلى خيار إجراء محتمل من جانب الاتحاد الأوروبي، يكون مصمماً لدعم جهود بعثة منظمة الأمم المتحدة. وبلجيكا، من جانبها، تؤيد هذا الإجراء وهي مستعدة للمساهمة فيه. ولكن في المرحلة الحالية، يتعين علينا أن ننظر بصورة عاجلة في كيفية تزويد بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالقدرات التي أعطيت لها من خلال القرار ١٨٤٣ (٢٠٠٨).

كما أن بلجيكا من جانبها، ستدرس الاحتياجات التي حددها إدارة عمليات حفظ السلام. وأنا على ثقة بأن بلجيكا ستتمكن قريباً من إعلان مساهمتها فيما يتعلق بوسائل النقل الجوي، وجمع وتجهيز المعلومات، وفي نهاية المطاف في التدريب.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالإعراب عن امتناننا للعمل المتميز الذي يضطلع به الرجال والنساء الذين يعملون في جمهورية الكونغو الديمقراطية في ظل ظروف صعبة لكفالة أن يعود السلام أخيراً إلى ذلك البلد العظيم الذي يقع في قلب أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أود أن أذكّر جميع المتكلمين أولاً تتجاوز بياناتهم خمس دقائق لكي يتسنى للمجلس القيام بأعماله بسرعة. ويرجى من الوفود التي أعدت بيانات مطولة أن تقوم بتوزيع النص المطبوع، وأن تدلي بنص موجز عند التكلم في القاعة.

المدنيين والعنف الجنسي وكذلك مذابح المدنيين على أساس عرقي.

ومن الواضح أن الوضع محفوف بالأخطار؛ وعلينا أن نخشى المذابح وإمكانية امتداد هذا الصراع إلى بقية المنطقة دون الإقليمية. وفي ظل هذه الظروف، فإن أية مبادرات يمكن أن تساعد في تسوية الأزمة، قد تكون مفيدة.

ونؤيد بقوة الإجراءات السياسية التي تم اتخاذها على المستويين الدولي ودون الإقليمي لكي نتوصل إلى هذه التسوية. وقد لاحظنا باهتمام كبير جهود الوساطة التي يقوم بها السيد أولوسيغون أوباسانغو، الممثل الخاص للأمين العام، والسيد بينيامين مكابا، المبعوث الخاص للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي المسؤول عن منطقة البحيرات الكبرى. وبفضل جهودهما المشتركة، تحقق وقف إطلاق النار الآن. ولإحراز مزيد من التقدم، يحتاجان إلى الدعم القوي والتعاون التام من الأطراف وكذلك من المجتمع الدولي.

واقترعنا بأن حلا سياسيا فقط يمكن أن يسوي هذه الأزمة على المدى البعيد، نعتقد أنه من المهم أيضا بالنسبة للدول في المنطقة، وخاصة بالنسبة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية رواندا، أن تكشف جهودها لجعل الالتزامات التي أعلنتها في إطار عملية نيروبي أكثر فاعلية. ونحث جميع الأطراف الفاعلة على تسوية المسائل الموضوعية التي تفرقها، ولا سيما مسألة التهديد الذي تشكله المجموعات الوطنية والأجنبية المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ومن الهام أيضا أن تتمكن التوصيات التي انبثقت عن المبادرات الثنائية والإقليمية والدولية المتخذة في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر من استعادة الثقة بغية استئناف الحوار السياسي. ولا يمكن أن نكرر بصورة كافية: أن عمليتي نيروبي وغوما توفران أساسا ذا مصداقية لاستعادة السلام في هذه المنطقة.

الديمقراطية هي أحد الأمثلة التي يمكن أن تستفيد من إمكانية النشر المبكر لقوات إضافية.

ونحن على استعداد لمساعدة جهود الأمانة العامة لتحديد البلدان المساهمة بالقوات الملائمة. ومستعدون لمساعدة تلك الدول في نشر قواتها ونحن على أهبة الاستعداد للمساهمة بالمعدات والأفراد، إذا اقتضى الأمر، للمساعدة في المهمات المتخصصة، وبالتحديد من ناحية القيادة والاستخبارات.

وهاتان النقطتان هما ما أردت أن أتقدم به في القاعة.

السيد كافاندو (بور كينا فاسو) (تكلم بالفرنسية):

أود أن أتقدم أولا بالشكر للسيد آلان دوس على عرضه لتقرير الأمين العام (S/2008/728). وأود أيضا أن أهنئه وكل العاملين في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لالتزامهم والدور الحاسم الذي يضطلعون به لتأمين السلام في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية، بالرغم من جميع العقبات المؤسفة. وأود أن أرحب أيضا بحضور وزير خارجية بلجيكا. ونقدر بيانه الهام بشأن الموضوع قيد النظر.

وأود أيضا أن أتقدم بالشكر للممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية على المعلومات التي قدمها عن الحالة؛ ونتطلع للاستماع إلى زميلنا من رواندا.

إن الأعمال الوحشية العديدة التي وقعت في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعلينا أن نسلم بذلك، قد بلغت الذروة. وليس هناك ضمير إنساني يمكن أن يتسامح مع هذا. فلقد أفضى تفاقم العنف المسلح منذ استئناف العمليات القتالية في آب/أغسطس الماضي إلى وضع إنساني وأمني يندر بكارثة، كما نرى من الحالة المزرية للأشخاص المشردين، والهجمات العشوائية ضد السكان

وفي الختام، يود وفدي أن يؤكد مجددا دعمه القوي لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويأمل أن يتم تعزيز البعثة بحيث تتمكن من مواجهة التحديات الإنسانية والأمنية العديدة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعليه، فإننا ندعم الجهود المبذولة لإيجاد حل سياسي نهائي للأزمة.

السيد دباشي (الجمهورية العربية الليبية): نشكر السيد دوس، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية.

تسبب تدهور الأوضاع الأمنية في شرق الكونغو الديمقراطية في وجود وضع إنساني سيئ للغاية. لقد تعرض السكان المدنيون لأعمال القتل والاغتصاب، وجرى تجنيد الأطفال، وهي جرائم ندينها جميعا وندعو إلى إجراء التحقيقات اللازمة مع مرتكبيها وتقديمهم للمحاكمة. ويجب أن يكون ذلك دون انتقاء، سواء كانوا من المتمردين أو من قوات الأمن والجيش الحكوميين أو من المدنيين. وفي هذا الإطار، نحيي التعاون القائم بين بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنظمات غير الحكومية.

نلاحظ أيضا ارتفاع أعداد اللاجئين والمشردين إلى ٣٥٠.٠٠٠ شخص نتيجة للمواجهات المسلحة الأخيرة بين الجيش الكونغولي وقوات المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب في شرق الكونغو. وكما هو معلوم، فقد أدان مجلس الأمن والمجتمع الدولي تجدد القتال وأعمال القتل والتنكيل بالسكان المدنيين وإعاقة وصول الإغاثة الإنسانية إلى مواقع المشردين.

إن ما يجري في جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما نعرف جميعاً، هو صراع إثني بلغ درجة عالية من التعقيد بسبب استمراره لسنوات طويلة دون حل وبسبب تداخل مصالح القوى الإقليمية والدولية في هذه المنطقة الغنية بثرواتها الطبيعية.

وبالرغم من كل الجهود التي بذلتها البعثة لتنفيذ ولايتها، إلا أنها تقف عاجزة تقريبا أمام المأساة الإنسانية الحاصلة على الأرض. ونظرا للاختيار شبه التام للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والنقد الموجه إليها، فإن بعثة الأمم المتحدة هي الحصن الوحيد للسكان الفارين من العنف.

وبلدي، إذ يدرك الأخطار التي ينطوي عليها تدهور الوضع، فقد أيد القرار ١٨٤٣ (٢٠٠٨) الذي يهدف إلى تعزيز قدرات بعثة منظمة الأمم المتحدة في الكونغو لتنفيذ مهمتها لحماية السكان المدنيين. ونود أن نذكر أنه أثناء المشاورات السابقة، أكدت الأمانة العامة لأعضاء المجلس أن ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة، بموجب الفصل السابع من الميثاق، كانت قوية بصورة كافية للاضطلاع بمهمتها.

لكن قيودا موضوعية، مثل عدم تحرك القوات المسلحة الكونغولية لا تسمح للبعثة بمواجهة القوات المسلحة غير المشروعة بمفردها. ونتيجة لذلك، وفي إطار تجنيد هذه الولاية، ينبغي النظر في مسألة استعراض ولاية البعثة بصورة دقيقة، وأقول هذا بكثير من الحذر وأيضاً، نظرا لاستمرار تدهور الوضع الأمني والإنساني في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ومرة أخرى، إن المأساة الإنسانية التي تتكشف في الميدان تقتضي من المجتمع الدولي إيجاد حلول ناجعة، وبدون تأخير، بحيث تأخذ في الاعتبار مسؤولية حماية السكان المدنيين وضرورة ملاحقة كل المسؤولين عن الفظائع التي ارتكبت في إطار هذا الصراع ومعاقبتهم. وعلى مجلس الأمن أن يواصل دعوة جميع الأطراف إلى احترام القانون الإنساني الدولي وأن ينظر، بالطبع، في اتخاذ تدابير ضد أولئك الذين يرتكبون انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والفظائع الأخرى، لا سيما جرائم الحرب والإبادة الجماعية والانتهاكات الصارخة للقانون الإنساني الدولي.

وايتورى، ونسجل بارتياح جهودها في دعم السلطات الحكومية لبسط سيطرتها وإدارتها على الموارد الطبيعية، وحماية السكان المدنيين، وبناء الهياكل الإدارية والقضائية والصحية في إطار خطة العمل الإنسانية لعام ٢٠٠٨ والإعداد لخطة عام ٢٠٠٩.

كما نقدر جهود البعثة في دعم لجان التنمية الإقليمية وتنفيذ برنامج خطة الأولويات الوطنية التي أعلنتها حكومة الكونغو الديمقراطية. ونلاحظ أن بعثة الأمم المتحدة حاولت تنفيذ بعض أهدافها، خاصة فيما يتعلق باتفاق غوما وبيان نيروبي بدعم قدرات قوات الأمن والجيش الحكومي، وإقامة بعض مشاريع البنى التحتية، وإعادة اللاجئين والمهجرين إلى قراهم، وإلى بلدانهم الأصلية. ولكن، وبكل أسف، توقفت هذه الجهود التي كانت محددة في الإطار الاستراتيجي للأمم المتحدة للأمن والاستقرار، نتيجة للمعارك الأخيرة.

والأوضاع القائمة جعلت مهام بعثة الأمم المتحدة في غاية الصعوبة، خاصة في ظل المعارك وطبيعتها القتالية، وضعف قدرات القوات الحكومية وتفككها، مقارنة بالمزاي النسبية التي تتمتع بها قوات التمرد. ونأمل في نجاح خطة إعادة نشر بعثة الأمم المتحدة وأن تساهم القدرات الإضافية للبعثة، التي وافق عليها المجلس أخيراً، في قيام البعثة بمهامها المطلوبة بشكل عام. ولكن، يجب ألا يغيب عن الأذهان أن مهمة الدفاع عن السكان هي من مهام الحكومة الوطنية، والجيش الوطني بالتحديد.

وفي الختام، ندعو زعماء المنطقة، خاصة رئيسي البلدين الشقيقتين، الكونغو الديمقراطية ورواندا، إلى القيام بضغوط ميداني لحل الصراع الذي أساسه معروف للجميع، وذلك يحتاج حتماً إلى دعم من دول الجوار، والشركاء الدوليين وأصحاب المصلحة في حل النزاع في منطقة البحيرات الكبرى، الذي لن يكون حلاً عسكرياً بكل

وفي هذا الإطار، برز على السطح، للأسف الشديد، الخلاف بين الدولتين الشقيقتين، رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وقيام كل منهما بتوجيه الاتهامات للطرف الآخر، وهو ما أسهم في زيادة تفاقم الأزمة الإنسانية والأمنية في شرق الكونغو، ومنطقة البحيرات الكبرى بصفة عامة. ورغم أننا نحبي الزيارات المتبادلة لوزراء كلا البلدين، إلا أننا نأسف لأن اللقاء المباشر بين الرئيس كابيلا والرئيس كاغامى لم يتحقق خلال قمة نيروبي الأخيرة، وبذلك ضاعت فرصة هامة كانت ستسهم حتماً في حل مشكلة شرق الكونغو الديمقراطية.

لقد رحبنا بالبيان المشترك الصادر عن قمة نيروبي في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ حول شرق الكونغو، والدعوة إلى الوقف الفوري لإطلاق النار، وإقامة آلية لإيجاد حل شامل للأزمة وجذورها في الكونغو الديمقراطية. وسجلنا بارتياح تحرك زعماء دول المنطقة ومباشرة المبعوث الخاص للأمين العام، السيد أوباسانغو، لمهامه وسفره إلى غوما في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، ولقائه بالسيد نكوندا الذي وافق على الالتزام بتوصيات بيان نيروبي واتفاق غوما.

ونرحب بوقف إطلاق النار المعلن في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر والانسحاب من بعض المواقع التي احتلتها قوات المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، ونأمل في أن يتمكن المبعوث الخاص من تحقيق مزيد من التقدم في مساعيه من أجل السلام واستدامته. ولا يفوتنا هنا أن نرحب بتعيين السيد أوباسانغو ممثلاً خاصاً للأمين العام في شرق الكونغو، ونؤكد دعمنا لجهوده، كما نأمل في أن تساهم جهوده في تقريب وجهات النظر بين البلدين الشقيقتين الكونغو الديمقراطية ورواندا، باعتبار ذلك أحد دعائم حل مشكلة الكونغو الديمقراطية.

هناك تقدم إيجابي يتمثل في دعم بعثة الأمم المتحدة للقوات المسلحة الكونغولية في مناطق مثل جنوب كيفو

أصبحت مهام متنوعة. مرور الأعوام. وتشكل البعثة أكبر قوة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة، ولكن جمهورية الكونغو الديمقراطية بلد مترام الأطراف والتحديات التي يستعين مواجهتها تحديات هائلة. ونحن نعلم أن الحل لن يكون عسكرياً ولكنه حل سياسي. وهو يتوقف على استئناف عمليتي غوما ونيروبي وعلى إعادة تأكيد جميع الأطراف على إرادتها لزع السلاح وفض الاشتباك والتعاون. وتحقيقاً لتلك الغاية، نحن نؤيد تأييداً كاملاً جهود الرئيس أوباسانغو، الذي أتيت لنا الفرصة للاجتماع به بالأمس، بغية تعزيز التعاون، وخاصة فيما بين جميع دول المنطقة. ونؤمن بأن على هذه الدول أيضاً أن تستجيب لتوقعات المجتمع الدولي وأن تشارك بصورة إضافية في عملية السلام الجارية الآن.

وتقوم حاجة إلى إعادة التأكيد على الطابع ذي الأولوية العليا لحماية المدنيين في ولاية البعثة بتوضيح أنه لا يمكن الاضطلاع بالمهام الأخرى للبعثة إذا كان من شأنها أن تحدث تأثيراً ضاراً على حماية المدنيين. وكانت الشهادة التي قدمتها المنظمات غير الحكومية بالأمس شهادة ساحقة. فقد جرى ارتكاب جرائم. وتم ارتكاب فظائع. ونحن جميعاً نعلم هذا كما أننا جميعاً ندرك أن هذه الجرائم ارتكبتها جميع الأطراف. وازداد بنسب هائلة العنف الجنسي وتجنيد الأطفال والنهب والقتل. ولا بد من القيام بكل العمل الممكن لإنهاء هذا ولا بد أن يكون ذلك هو الأولوية القصوى للبعثة، التي نرى أن عليها أن تحكم سيطرتها بالقرب من المخيمات، بل وفي بعض الحالات داخل المخيمات، بغية القيام بذلك الردع أو العمليات الأمنية، بالتعاون الوثيق، بالطبع، مع المنظمات الإنسانية الدولية المشاركة.

كما لا بد من توجيه تساؤلات فيما يتعلق بتحديد المسؤولية الشخصية للأشخاص الذين ارتكبوا تلك الجرائم وما زالوا يرتكبونها ضد السكان المدنيين. وقال المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية أن هناك حاجة إلى متابعة الحالة

تأكيد، لأن المشكلة لها جذور إثنية واقتصادية تتجاوز شرق الكونغو.

كما نؤيد اقتراح الأمين العام لتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ وتدعيمها بالإمكانات الإضافية للدفاع عن المدنيين في شرق الكونغو، حيث لا توجد سلطة للدولة بالمعنى الصحيح بل سلطة المتمردين. إن النوايا السياسية الصادرة للجميع الأطراف الموقعة على وثيقة اتفاق غوما وبيان نيروبي هي الأساس في نجاح المهام الحالية للمبعوث الخاص ولنجاح مساعي السلام التي تقوم بها الشخصيات والهيئات الأفريقية وغير الأفريقية.

السيد ريبير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أولاً وقبل كل شيء، أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام على تقديمه التقرير عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأود أن أؤكد مجدداً على دعمنا له ولجميع أعضاء البعثة وأفراد قوة حفظ السلام الموجودين في الميدان وفي ظل ظروف صعبة. ونحن مقتنعون بأن الحالة، بدون الممثل الخاص وبدون وجود البعثة، كانت ستتدهور بشكل إضافي وستكون أسوأ مما هي عليه الآن.

كما أود أن أرحب بوزير خارجية بلجيكا وأن أنه بالتزامه المستمر وبالتزام بلده نحو هذه الحالة الصعبة. ونحن نعلم أن بلجيكا هي القوة الدافعة بشأن هذه المسألة في إطار الاتحاد الأوروبي.

وأود أيضاً أن أرحب بزميلينا، الممثلين الدائمين لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا.

ويبدو لنا أنه لا بد من توضيح ولاية البعثة وتحديد الأولويات. وكما ورد في تقرير الأمين العام، وبعد وجود استمر لعشر سنوات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن الأمر الحيوي هو إجراء استعراض مفصل لمهام البعثة، التي

لإعادة الهيكلة الحقيقية للجيش الكونغولي. والإرساء الحقيقي لسيادة القانون في جمهورية الكونغو الديمقراطية يتطلب تشكيل جيش وإنشاء نظام للعدالة وقوة للشرطة تكون فعالة وديمقراطية. أما بالنسبة للمهام الأخرى للبعثة، لا بد من المحافظة على المهام التي ناقشناها بالفعل في شرق البلد ولكن ينبغي أيضا أن نأخذ بعين الاعتبار التقدم المحرز في غرب جمهورية الكونغو الديمقراطية: النقل التدريجي لمهام معينة، وتعزيز الحكم الرشيد وإنشاء نظام للعدالة. وفي وسع نقل المهام إلى الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة وإلى الشركاء الثنائيين أن يمكن البعثة من زيادة تركيز عملها في الشرق. والتوصيات الأكثر تحديدا الأخرى للأمين العام بشأن طريقة ذلك النقل يمكنها أيضا أن تكون توصيات مفيدة.

إن وفدي سيعيد مشروع القرار يستنسخ المبادئ التوجيهية الرئيسية التي أوضحتها من فوري، وبطبيعة الحال، سيأخذ بعين الاعتبار الملاحظات التي أبدتها اليوم أعضاء مجلس الأمن، وأبدتها السيد ألان دوس وأبدتها الدول المشاركة. ونحن ندرك أن جميع أعضاء مجلس الأمن يشاركونا الشاغل نفسه وهو، تحديدا، تيسير مهمة البعثة بزيادة فعاليتها. وسنبذل قصارى جهدنا بغية أن تمضي المفاوضات قدما بسرعة وبصورة بناءة.

السيد دي كارلو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أود بدوري أن أشكر الممثل الخاص دوس على تعليقاته وأن أشكر وزير خارجية بلجيكا على الإسهام الذي قدمه اليوم. كما أود أن أرحب بالممثلين المرموقين لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا.

وتشعر الولايات المتحدة بالقلق العميق حيال القتال الذي اندلع مؤخرا في شرق الكونغو، والذي سبب معاناة إنسانية كبيرة وهدد بشكل جدي بزيادة عدم استقرار المنطقة.

بصورة وثيقة للغاية؛ وبطبيعة الحال، نحن نشجعه على القيام بذلك العمل.

وينبغي أن تتمثل الأولوية الثانية للبعثة في تسريح الجماعات المسلحة ونزع سلاحها، فضلا عن السيطرة على الموارد التي تستمدتها تلك الجماعات من الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية للكونغو. وعلى النحو الذي شدد عليه بالأمس الممثل الخاص، لا بد من توضيح الصلة بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة فيما يتعلق بالإجراءات التي تتخذ لمكافحة الجماعات المسلحة. ويبدو لنا أن على البعثة أن تكون قادرة، من تلقاء نفسها، على القيام بعمليات دفاعية ضد الجماعات المسلحة التي قد تتخذ مبادرات مخالفة لعملية غوما ونيروي. وفي تلك الحالة، ليس لدى البعثة الوسائل أو المهمة لتحل محل الجيش الكونغولي.

وعلى النحو الذي أكد عليه وزير خارجية بلجيكا، يشكل الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية أحد الأسباب الأساسية للصراع وفي المقام الأول الحقيقة استمرار الصراع لهذه الفترة الطويلة. وحتى الآن، لم يكن الإجراء الذي اتخذته المجتمع الدولي إجراء حاسما. ومن الآن فصاعدا، يلزم أن نتصدى لهذه المسألة بصفاء ذهن، وإذا دعت الضرورة باعتماد فرض أي جزاءات مناسبة، وعلى أي حال، بمطالبة البعثة بأن تستخدم، بقدر الإمكان، انتشارها لمنع أو إحباط تدفق الاتجار غير المشروع الذي يفيد الجماعات المسلحة.

وأخيرا، يشكل إصلاح قطاع الأمن أولوية هامة. ويعوق ضعف القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، على النحو الذي ذكره وزير دفاعها بالذات، انجاز البعثة السليم لولايتها. وعلى البعثة أن تعمل مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والمجتمع الدولي بغية وضع خطة

وعمل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. أرحب أيضا بوزير خارجية بلجيكا وبالممثلين الدائمين لرواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وقد تابعت الصين الحالة عن كثب في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويسرها أن تلاحظ بوادر التحسن هناك في الأيام الأخيرة، بما في ذلك امتثال معظم الأطراف لوقف إطلاق النار، وبدء القوات المسلحة لكوندا بالانسحاب من بعض المناطق. ونرحب بتلك التطورات.

ونقدر أيضا تقدير المساعي الحميدة والإنجازات التي قام بها الأمين العام، والسيد أوباسانجو، والبلدان والمنظمات الإقليمية المعنية. ونناشد صادقين جميع الفصائل في جمهورية الكونغو الديمقراطية والأطراف في المنطقة أن تغتنم الفرصة التي يتيحها انخفاض حدة التوتر في الجزء الشرقي من البلد من أجل التعاون بحسن نية مع جهود الوساطة التي يقوم بها المجتمع الدولي، وأن تراعي على النحو الواجب الاستقرار الإقليمي والمصالح الوطنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية بغية استعادة الاستقرار العام في الجزء الشرقي من البلد.

ونلاحظ أن الأمين العام يعرب في تقريره (S/2008/728) عن القلق إزاء الحالة الأمنية في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية. وللصراعات هناك أسباب جذرية معقدة تشمل عوامل متعددة، بما في ذلك الخلافات السياسية، والتوزيع غير المتكافئ للموارد الاقتصادية، والصدامات القبلية. ولا يزال احتمال تجدد الصراع وامتداده قائما. وإحلال السلام سيظل يتطلب بذل جهود حثيثة من جانب جميع الأطراف.

وقد انطلقت عمليتا غوما ونيروبي للسلام في النصف الثاني من عام ٢٠٠٧، وأحرزتا بعض أوجه التقدم منذئذ. ونناشد الأطراف المعنية أن تستند فيما تتخذه من إجراءات إلى هاتين العمليتين، وأن تشرع في الحوار والمفاوضات

وأود أن أدلي بمجرد تعليقيين في القاعة اليوم وأن أحتفظ ببقية تعليقاتي وتساؤلاتي للمشاورات. وأعتقد أن من المهم أن أوضح نقطتين.

أولا، نحن نرحب باتخاذ القرار ١٨٤٣ (٢٠٠٨) بالإجماع مع موافقته على نشر قوات إضافية في بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونقدر العمل الذي تضطلع به البعثة في ظل أصعب الظروف لإعادة الاستقرار للشرق ولحماية ما يقدر بربع مليون من السكان المدنيين الذين شردوا منذ بدء القتال العنيف في أواخر آب/أغسطس. ونناشد الدول الأعضاء والأمم المتحدة اتخاذ تدابير ملموسة لكفالة الانتشار السريع لهذه القوات الإضافية في البعثة.

وأود أن ألاحظ أن الولايات المتحدة تقوم، من خلال برنامج عمليات الطوارئ والتدريب والمساعدة المعني بأفريقيا، بدعم جميع الوحدات الأفريقية المنتشرة في البعثة بالمعدات والتدريب، وأن الولايات المتحدة على استعداد لدعم انتشار العناصر الأفريقية الأخرى لتعزيز هيكل القوة الحالية. ومن الحتمي أن تدعم جميع الدول الأعضاء جهود البعثة والممثل الخاص دوس لإعادة الاستقرار في الشرق.

ثانيا، نود أن نؤكد مجددا على ما لاحظته الأمين العام وهو: إنه لا يوجد حل عسكري للصراع في الشرق. وفي هذا السياق، نرحب بالمحادثات التي جرت مؤخرا بين حكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. كما نرحب ترحيبا شديدا بتعيين الرئيس أوباسانغو مبعوثا خاصا للأمين العام. ونؤيده تأييدا تاما ونناشد جميع الأطراف التعاون الكامل معه في إطار الاتفاقات السابقة القائمة.

السيد لا يفان (الصين) (تكلم بالصينية): أود أيضا أن أدلي ببيان موجز. وأود أن أبدأ بياني بتقديم الشكر للممثل الخاص للأمين العام، السيد ألان دوس، على إحاطته الإعلامية بشأن الحالة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية

لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، مما تسبب في تفاقم الحالة الإنسانية العامة جراء تشريد مئات الآلاف من المدنيين، وعرقلة تقديم المساعدة الإنسانية، وتهديد موظفي الأمم المتحدة.

إن خطورة حالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية - بما في ذلك حالات الإعدام التعسفي، والاعتصاب، والتعذيب، والمعاملة المهينة - تتطلب استجابة عاجلة. وكان ذلك هو السياق الذي أيد فيه وفد بلدي إعادة تشكيل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتعزيز قدراتها. ولذلك سنؤيد الاستعراض الشامل لولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتعزيز قواعد الاشتباك.

غير أنه يجب علينا أن نشير إلى أنه حتى زيادة عدد حفظة السلام لن تحل، في الأجل الطويل، الأسباب السياسية للصراع. ولا بد من أن ينسق المجتمع الدولي جهوده الدبلوماسية والسياسية ويوطدها لمعالجة الأسباب الكامنة لصراع من هذا القبيل. والسبيل الوحيد للخروج من هذه الأزمة هو وضع استراتيجية سياسية متماسكة تُنفذ من خلال المساعدة المتسقة والمنسقة من لدن مجلس الأمن والدول الأعضاء ذات النفوذ في المنطقة.

وفي ذلك السياق، رحب وفد بلدي بتعيين الرئيس السابق لنيجيريا، الزعيم أولوسيغون أوباسانجو، مبعوثاً خاصاً للأمن العام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. والواقع أن تركيزه على بناء الثقة بين جميع أصحاب المصلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعلى معالجة التحديات المتعلقة بالسلم والأمن التي يشكلها استمرار تواجد الجماعات المسلحة غير القانونية وأنشطتها في الجزء الشرقي من البلد، سيسهم في حل بعض الأسباب الأصلية للصراع هناك.

لتسوية خلافاتها، وبناء الثقة المتبادلة، والدفع بمنطقة البحيرات الكبرى صوب السلام والاستقرار الدائمين. ونؤيد جهود الوساطة التي تبذلها الأمم المتحدة والبلدان الأفريقية والمنظمات الإقليمية.

وتتعرض موارد الأمم المتحدة لحفظ السلام لضغط شديد في الوقت الراهن، غير أن مجلس الأمن اعتمد قبل بضعة أيام القرار ١٨٤٣ (٢٠٠٨)، الذي قرر فيه زيادة عدد القوات المنتشرة في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويدل ذلك القرار بشكل واضح على الأولوية القصوى والاهتمام البالغ اللذين يولييهما المجتمع الدولي للسلام والاستقرار. ونأمل أن يتم تنفيذ القرار في أقرب وقت ممكن، وأن تُنشر التعزيزات في الموعد المحدد.

وقد أسهمت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي أكبر عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة حتى الآن، بصورة كبيرة في صون السلم والأمن الدوليين في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتتفق من حيث المبدأ مع توصية الأمين العام المتعلقة بتجديد ولاية البعثة، ونتوقع من مجلس الأمن أن يشرع في مشاورات بشأن مشروع القرار الذي قدمته فرنسا.

السيد سانغكو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية):

يرحب وفد بلدي بالإحاطة الإعلامية الشاملة التي قدمها السيد دوس، الممثل الخاص للأمن العام. كما نرحب بمشاركة وزير خارجية بلجيكا والممثلين الدائمين لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا في هذه المناقشة.

على الرغم من جميع المساعي لاستعادة السلام والأمن، لا يزال يساورنا القلق، إزاء الانتكاسات الكبيرة التي تعرضت لها مؤخرا جهود تثبيت الاستقرار في المنطقة الشرقية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ومما أثار قلقنا على نحو خاص تجدد القتال في ٢٦ آب/أغسطس بين القوات المسلحة

السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وينبغي لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، من جانبها، أن تواصل دعمها في هذا الصدد.

وإن انخراط الدول المجاورة يمكن أن يزيد من تعقد الحالة ويفاقم التوتر القائم في المنطقة. وفي الوقت ذاته، نسلم بأن مسألة اللاجئين وامتدادها إلى الدول المجاورة يمكن أن تمارس ضغطاً إضافياً على التدخل الخارجي. ولدى الجيران المباشرين لمقاطعتي كيفو ما يكفي من المشاكل لمواجهةها، ناهيك عن أنه يتعين عليهم الاستعداد للتصدي لأزمة إنسانية كبيرة. وعلاوة على ذلك، يمكن لأعمال القتال وعناصر زعزعة الاستقرار أيضاً أن تعبر الحدود، مما سيثير مزيداً من التوترات في المنطقة. وبالتالي، ينبغي اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لمعالجة المسألة العابرة للحدود على نحو يتسق مع الإطار القائم.

ولا نزال ندعم المساعي الحميدة التي يقوم بها الأمين العام، لا سيما مبعوثه الخاص، للعمل مع القادة في المنطقة على إيجاد حل للمشاكل الكامنة وراء الصراع. ونعتقد أن المبعوث الخاص سيظل يسخر قيادته لعكس مسار التصعيد الحالي وتنسيق التنفيذ الكامل لبلاغ نيروبي واتفاق غوما.

أما في ما يتعلق بمسألة ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإننا نؤيد توصية الأمين العام بتمديدتها لفترة الـ ١٢ شهراً القادمة. كما نتشاطر آراء الأمين العام بضرورة استعراض ولاية البعثة بشأن خلال فترة الولاية المقبلة. وفي ذلك السياق، نود أن نشدد على أهمية إبقاء مسألة حماية المدنيين محور تركيز الولاية المقبلة لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. نود أن نؤكد أيضاً أنه لدى بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بموجب القرار القائم للمجلس، ولاية استخدام جميع الوسائل الضرورية لحماية المدنيين المعرضين لخطر وشيك من العنف المادي. ونأمل للزيادة المؤقتة في القوة العسكرية للبعثة،

ونود أن نسلط الضوء على بعض من الوظائف الهامة والملمحة في الفترة القادمة مباشرة. ويجب بذل كل الجهود لاستدامة وتعميق تنفيذ الاتفاق الحالي لوقف إطلاق النار. وتكتسي حماية السكان المدنيين أهمية بالغة، شأنها في ذلك شأن الوصول إلى المساعدة الإنسانية، والتنفيذ الفعلي لولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا سيما وأنها تضع الأساس لإجراء حوار هام ومفاوضات سلام بين جميع أصحاب المصلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ووفد بلدي على استعداد لتقديم أي شكل من أشكال المساعدة الممكنة صوب التنفيذ الناجح لتلك المهام.

السيد كليب (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود، بادئ ذي بدء، أن أشارك المتكلمين السابقين في الإعراب عن الشكر للممثل الخاص دوس على إحاطته الإعلامية. كما نود أن نرحب بحضور وزير خارجية بلجيكا ومشاركة الممثلين الدائمين لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا في جلسة اليوم.

ونحن أيضاً لا نرى حلاً عسكرياً للصراع. وبالتالي، ينبغي لجميع أعضاء المجتمع الدولي أن يواصلوا حث جميع الأطراف على استئناف الانخراط في العملية السياسية في إطار عمليتي نيروبي وغوما. ولن يتوقف نجاح عملية السلام في الأجل الطويل في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية باستدامة الانخراط السياسي لجميع أصحاب المصلحة فحسب، بل بمواصلة دعم الشركاء الدوليين للبلد أيضاً.

وأما في ما يتعلق بمسألة الجماعات المسلحة غير القانونية في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية، فنود أن نشدد على أن تواجدها وأنشطتها لا تزال مشكلة تحتاج إلى اهتمام عاجل. وينبغي لجميع الأطراف أن تنفذ على جناح السرعة جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لا سيما القرار ١٧٩٤ (٢٠٠٧)، وأن تلقي سلاحها وتنخرط طوعاً وبدون مزيد من التأخير أو الشروط المسبقة في برنامج نزع

ونعتقد أنه يجب على جميع أصحاب المصلحة في الجمهورية الديمقراطية إدانة العنف والخيارات العسكرية، وإعادة إحياء عملية غوما بصورة جدية، والاستجابة بفعالية لاستراتيجية الأمم المتحدة للأمن والاستقرار والدعم للجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. إننا نشيد بجهود المساعي الحميدة من جانب الأمين العام وقادة الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي في تسهيل البحث عن حل دائم وشامل. ونرحب بنتائج مؤتمر قمة نيروبي، والبيان المشترك المؤرخ ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، وبتعيين الأمين العام مبعوثه الخاص إلى منطقة البحيرات الكبرى. ونأمل أن يسهم ذلك في إعادة إحياء عمليتي غوما ونيروبي.

وتود فييت نام أن تؤكد مجددا دعمها لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولتنفيذها الواجبات الموكلة إليها. كما نحيط علما بجهود البعثة في المساعدة على السيطرة على الأعمال القتالية الأخيرة، وحماية المدنيين وتحسين قدرة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

لكننا نعتقد أنه لا يزال هناك مجال لتحسين أداء البعثة. فعليها أن تنفذ مسؤوليتها الرئيسية عن حماية المدنيين، ولا سيما بعد تعزيزها بموجب القرار ١٨٤٣ (٢٠٠٨). ونعتقد أنه في إطار القيود الراهنة على مواردها، ينبغي لها أن تفعل أقصى ما يمكنها، على صعيد انتشارها وإعادة هيكلتها، وأن تتعاون وتنسق بشكل أفضل مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، لضمان التنفيذ الناجح لولايتها، ولا سيما في مجال حماية المدنيين في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد ماثوفاني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أرحب بحضور معالي وزير الخارجية دي غوخت، وبالممثل الخاص دوس، بيننا، فضلا عن حضور الممثلين الدائمين لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا.

بموجب القرار ١٨٤٣ (٢٠٠٨)، أن تمكّنها من تعزيز قدرتها على حماية المدنيين.

أخيرا، بينما يتركز معظم اهتمامنا على المشكلة في مقاطعتي كيفو، ينبغي لنا أن نبقي يقظين أيضا فيما يتعلق بالحالة الأمنية في الأجزاء الأخرى من البلد. ومن المهم للمجلس أن يضمن أن انتشار موارد البعثة، ومعظمه في الجزء الشرقي من البلد، لن يؤدي إلى فراغ أمني في بقية الأجزاء التي قد تصبح حينئذ معرّضة لاحتمال اندلاع العنف.

السيد هوانغ تشي ترونغ (فيت نام) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام المساعد ألان دوس على إحاطته الإعلامية. ووفد بلدي ممتن جدا أيضا لحضور الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية، ويشكره على بيانه. ونرحب بحضور معالي وزير خارجية بلجيكا، فضلا عن الممثل الدائم لرواندا، في اجتماعنا اليوم.

تشعر فييت نام بالقلق العميق حيال التدهور المزعج للحالة الأمنية والإنسانية في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. إنه تراجع خطير في عمليتي نيروبي وغوما، وقد اتخذ الصراع أبعادا إقليمية. ويساورنا قلق خاص بشأن المجازر وانتهاكات حقوق الإنسان التي تستهدف المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال في مناطق الصراع. ونشيد بالوفد البلجيكي على مبادرته إلى عقد جلسة بصيغة آريا بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية أمس، حيث جرى الإعراب عن القلق العميق حيال بؤس الحالة الإنسانية، ولا سيما العنف الجنسي، والعنف القائم على اعتبار النوع وتجنيد الأطفال.

إن عمليتي غوما ونيروبي هما الإطار الوحيد للسلام والاستقرار الدائمين في المنطقة دون الإقليمية. ونحن نرى أنه ينبغي لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا اتخاذ تدابير مشتركة لبناء الثقة وتهدئة الأزمة الراهنة وتسهيل البحث عن حل سياسي شامل للصراع.

أخطر الانتهاكات المرتكبة أثناء الموجات الأخيرة من القتال. وكما ذكر الأمين العام، يجب أن يدرك الذين ارتكبوا جرائم دولية، أن العدالة الدولية ستُطبق، بما في ذلك من خلال المحكمة الجنائية الدولية.

إلا أنه لكي تحافظ البعثة على أهدافها الإنسانية، ينبغي لها أن تسهم في معالجة العوامل الرئيسية لعدم الاستقرار. كما ينبغي أن يوكل إليها دور أقوى في دعم إنشاء جيش وطني يُعتمد عليه، فيما هي تحافظ على دورها المحايد بصفتها قوة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة.

السيد شربك (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):
نرحب بمشاركة وزير خارجية بلجيكا، كارل دي غوخت، في الاجتماع، وبمشاركة ممثلي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. إننا ممتنون للممثل الخاص للأمين العام، ألان دوس، على إحاطته الإعلامية الموضوعية عن أنشطة بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعن الحالة في ذلك البلد.

يؤيد الاتحاد الروسي سياسة الجهود الدبلوماسية من جانب المجتمع الدولي لإحلال الاستقرار في حالة شرق البلاد. ومن الأهمية البالغة منع زيادة تصعيد التوترات وانتشارها إلى المنطقة دون الإقليمية. ونحن مقتنعون بأنه لا توجد وسائل عسكرية لحل مشكلة الكونغو. والطريق الوحيد، الذي لا بديل له، هو طريق الحوار وعودة الأطراف إلى التنفيذ الكامل لاتفاقات السلام التي تم التوصل إليها في نيروبي وغوما. وندعو الوحدات المسلحة التابعة للمؤتمر الوطني إلى التقييد بوقف إطلاق النار، ووقف الأعمال القتالية، والعودة إلى مواقع ما قبل ٢٨ آب/أغسطس، وإلى تنفيذ اتفاق غوما.

إن الجهود الجماعية التي تبذلها بلدان منطقة البحيرات الكبرى لحل هذا الوضع المتأزم تكتسب أهمية خاصة. ومن المهم إعادة تهيئة أجواء من المصادقية والثقة بين الكونغو ورواندا، بما في ذلك باستخدام آلية الميسرين التي استحدثتها

إننا جميعا نعلم أن الحل للصراع في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية لا بد أن يكون حلا سياسيا، وأنه يحتاج إلى دعم جميع أصحاب المصلحة الإقليميين. وقد أظهر اجتماع صيغة آريا أمس بوضوح شديد أن وراء الدعوات إلى إيجاد دور ميداني أقوى وأكثر فعالية لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية منظمات شعبية ودولية في المجتمع المدني يتزايد تركيز اهتمامها وتوقعاتها على الدور الجديد للأمم المتحدة على المسار السياسي، وهي تعتمد على قيادة المبعوث الجديد، الرئيس السابق أوباسانجو.

ومن الأساسي لمجلس الأمن أن يضع كل ثقله وراء عمل المبعوث الخاص. وبهذا المعنى، سنوجه من خلال قرارنا المتعلق بتجديد البعثة، رسالة سياسية ذات أهمية مساوية لأهمية قراراتنا بشأن ولاية البعثة، إذا لم تكن أهم منها. وينبغي صياغة هذه الرسالة في الوقت المناسب، بالعمل مع المبعوث الخاص للأمين العام.

كما برز أمس في تفاعلنا مع المجتمع المدني، سيكون علينا أن نلبي توقعات الناس الذين تتضرر حياتهم بالصراع. والناس في كيفوس يدركون القيود الموضوعية على البعثة. لكنهم، كما سمعنا أمس، يتساءلون لما أعطى عملها الانطباع، أحيانا، بأنها تفقد هدفها من حيث التصميم والاتساق، على الرغم من ولايتها الإنسانية الواضحة والقوية، وعلى الرغم من وجود قواتها.

سيكون الهدف الأساسي لمجلس الأمن أن يقلب هذا المفهوم. وينبغي للمجلس أن يفعل ذلك. بمزيد من التوضيح لمبدأ أن الأولوية العليا للبعثة تكمن في حماية المدنيين. وسيكون من المهم الإشارة بوضوح في نص قرارنا الجديد، إلى ما تستلزمه تلك المهمة على صعيد توفير الممرات الإنسانية، فضلا عن الحماية الفعالة لحقوق الإنسان.

وينبغي أن تكون البعثة أداة لمكافحة الإفلات من العقاب، بدون استثناء، مع مهمة محددة، هي الإبلاغ عن

أما بالنسبة لولاية البعثة، فنحن نعتقد أن البعثة لديها بالفعل مجموعة ملائمة من الاختصاصات. وبموجب القرار ١٨٤٣ (٢٠٠٨)، يتم تعزيز المكون العسكري للبعثة بشكل مهم. ونرى أن الاقتراح القاضي بزيادة تعزيز الولاية يقتضي دراسة شاملة ومتأنية للغاية تأخذ في الاعتبار آراء البلدان المساهمة بقوات. وعلى مجلس الأمن أن يكون متوازنا وحذرا إلى أقصى حد وحذرا في النظر في مسألة إعطاء حفضة السلام التابعين للأمم المتحدة القدرة على الاستخدام المستقل للقوة القسرية ضد قوات جمهورية الكونغو الديمقراطية وبلدان أخرى.

وفي الختام، يعرب وفدي عن استعداده للمساهمة في عمل بناء بشأن مشروع قرار يمدد ولاية البعثة لسنة أخرى.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل كوستاريكا.

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى السيد آلان دوس، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية وأغتنم فرصة وجوده هنا لأحيي بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على جهودها خلال الأشهر الماضية. كما أوجه شكري للسيد كاريل دو غوشت، وزير خارجية بلجيكا، على حضوره جلسة اليوم.

لقد أعطى اجتماع البارحة في صيغة آريا أعضاء المجلس فرصة للتأمل في المأساة الحاصلة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتقع مسؤولية حماية أولئك الذين يعانون من عواقب العنف في جمهورية الكونغو الديمقراطية على المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن. وعلى المجلس أيضا مسؤولية حماية النساء والفتيات ضحايا أكثر أشكال العنف وحشية الناتجة عن مناخ الإفلات من العقاب السائد في مقاطعتي كيفو. وتقع علينا أيضا مسؤولية حماية الفتيات والفتيات الذي تستخدمهم الميليشيات بغير إرادتهم. وأخيرا، تقع علينا مسؤولية حماية ما يزيد على ١,٣٥ مليون شخص مشرد.

السيد أوباسانجو والسيد مكابا. وجهود المبعوثين الخاصين تثمر نتائج إيجابية مهمة بالفعل.

ونرى أنه ينبغي للحكومة أن تزيد من الجهود المتعددة الأطراف لحل الأزمة داخل البلد، بما في ذلك من خلال نشاط مكثف لحل مشكلة وجود جيش القوات الديمقراطية لتحرير رواندا على أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية. والطريقة الأمثل لحل الأزمة تكون من خلال تنفيذ خطة فض الاشتباك التي اقترحتها بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومن خلال مؤتمر قمة إقليمي.

إن النزاع متعدد الأوجه، ومن الواضح أن التدابير المنفردة لن تحقق النتيجة المرجوة. ومن أجل استعادة الاستقرار الحقيقي، هناك حاجة إلى نهج شامل وواسع النطاق، يتألف من مجموعة واسعة من الأدوات القانونية والسياسية والدولية. وتتضمن تلك، قبل أي شيء آخر، مفاوضات ثنائية ومتعددة الأطراف؛ والوساطة؛ وحفظ السلام، مع الاستخدام الكامل لولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية عملا بميثاق الأمم المتحدة؛ وتقديم أولئك المذنبين بارتكاب جرائم ضد البشرية وجرائم الحرب في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى العدالة؛ وزيادة المساعدة العسكرية والاقتصادية إلى البلد؛ وتشديد الرقابة على الامتثال لنظام الجزاءات الذي يفرضه مجلس الأمن. كل تلك العناصر ضرورية.

وهناك هدف رئيسي يقضي بأن تكشف الحكومة جهودها لبناء جيش وطني يستطيع كفالة الأمن في المحافظات البعيدة عن المركز، إضافة إلى جهودها المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن.

وبصفة عامة، نحن نتفق مع الاستنتاجات الواردة في تقرير الأمين العام (S/2008/728) والتوصيات المتعلقة بالإجراءات الفورية التي قد تعزز إعادة السلام في الجزء الشرقي من البلد.

يشكله جيش الرب للمقاومة. وقد أعرب بلدي مرارا وتكرارا عن قلقه بشأن السكان المدنيين في تلك المنطقة، وهو يرى أنه من المهم أن تنتشر البعثة هناك لحمايتهم.

ونخطط علما بتصريحات زعماء جيش الرب للمقاومة بشأن نيتهم توقيع اتفاق جوبا النهائي للسلام بنهاية هذا الشهر. ونأمل في أن يكون ذلك صحيحا هذه المرة، كما نحث السيد كوني على توقيع الاتفاق في أقرب وقت ممكن.

وأود في الختام أن أعرب عن قلقنا بشأن تقارير عن قمع سياسي وانتهاكات لحقوق الإنسان تقوم بها قوات أمن الدولة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحث السلطات الكونغولية على اتخاذ الإجراءات المناسبة في ذلك الصدد، ولا سيما لمكافحة الإفلات من العقاب.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة لممثل رواندا.

السيد نسينغي مانا (رواندا) (تكلم بالفرنسية): يشكركم وفدي، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وعلى دعوته للمشاركة. ويرحب وفدي بحضور معالي وزير خارجية مملكة بلجيكا. كما نرحب بالسيد آلان دوس، الممثل الخاص للأمين العام، ونشكره على إحاطته الإعلامية. ونشكر أيضا الأمين العام على جهوده لإيجاد حل ملائم للمشاكل التي تواجهنا، ولا سيما من خلال تعيين فخامة الرئيس أوباسانغو مبعوثا خاصا له إلى منطقة البحيرات الكبرى.

ويرحب وفدي بجهود رؤساء دول أو حكومات بلدان منطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، بما في ذلك، وبشكل خاص، نتيجة الاجتماع المعقود في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر في نيروبي واجتماع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في ٩ تشرين

ولذلك، فإن على المجلس مسؤوليات بينة، وعلينا الآن مناقشة الخطوات التي يجب اتخاذها للاضطلاع بتلك المسؤوليات. وقد اتخذ المجلس الخطوة الأولى بسماحة بإيفاد موظفين إضافيين، في استجابة لطلب السيد دوس - الذي دعمته كوستاريكا منذ البداية. ويعتقد وفدي بأنه، إضافة إلى التعزيزات العسكرية تلك، على المجلس أن يحلل بعناية ولاية البعثة وكيفية تنفيذها في الميدان، ولا سيما في ضوء انهيار القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في مقاطعتي كيفو.

ونرحب بما جاء في الفقرة ٦٠ من تقرير الأمين العام (S/2008/728)، من أن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ستحمي المدنيين. وقد أعاد الممثل الخاص دوس تأكيد ذلك في عدة مناسبات. ويجب أن تظل أولوية البعثة حماية المدنيين، وسيدعم وفدي جهود تعزيز ولايتها في ذلك الصدد.

ونعتقد أيضا أن الاستغلال غير المشروع للمعادن والاتجار غير الشرعي هما من العوامل الرئيسية التي تساعد على بقاء الميليشيات غير الشرعية في المنطقة. ويحتاج المجلس إلى النظر في كيفية مساعدة بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على مواجهة تلك المشكلة. وعلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تتحمل مسؤولياتها في ذلك الصدد وأن تتخذ الإجراءات اللازمة لمنع عناصر قواتها المسلحة من التواطؤ مع الميليشيات غير الشرعية في الاستغلال غير المشروع للمعادن والاتجار بها. وهنا، تقع على عاتق البلدان المجاورة أيضا مسؤولية، وعليها منع استغلال أراضيها في الاتجار غير المشروع بموارد من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وقد سر وفدي لرؤية الملاحظات الواردة في تقرير الأمين العام بشأن دعم البعثة للقوات المسلحة التابعة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في الشمال الشرقي، في المقاطعة الشرقية، حيث الهدف هو احتواء التهديد الذي

ويؤكد وفدي من جديد تصميم رواندا على المساهمة في تسوية المشكلة الأمنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا يمكن أن يتحقق هذا الحل إلا بالتصدي للسبب الكامن وراء ذلك الوضع، ألا وهو وجود أفراد القوات المسلحة الرواندية السابقة وإنتراهاموي والقوى الديمقراطية لتحرير رواندا الذين يقتلون ويغتصبون ويجنّدون الأطفال وعملاء الاستخبارات، ويعيشون عالة على السكان ويستغلون الموارد المعدنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وهنا، أشير إلى القرار ١٨٠٤ (٢٠٠٨) الذي ما زال حبرا على ورق حتى اليوم. ولا يمكن حل هذه المشاكل إلا من خلال تنفيذ الاتفاقات الموقعة بالفعل، وهي كثيرة.

ويشعر وفدي بالامتنان للإجراءات الجارية بين رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، التي ترتبها بلدان منطقة البحيرات الكبرى، والأمين العام، ومجلس الأمن، وبصفة خاصة، من خلال بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والممثل الخاص للأمين العام، السيد ألان دوس، والمبعوث الخاص للأمين العام، الرئيس أوباسانغو. ويرحب وفدي أيضا بمساعي المجتمع الدولي بأسره لإيجاد حل لهذه الحالة المروعة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. ووفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠.

الثاني/نوفمبر. ونشكر أيضا أمانة المؤتمر الدولي حول منطقة البحيرات الكبرى على جهودها.

إن أي حل لمشكلة الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية يجب أن يكون قائما على إرادة سياسية راسخة وعلى معلومات دقيقة تتعلق بالحالة الحقيقية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما في الجزء الشرقي من البلد.

وإذا كان لنا أن نستفيد من المعلومات الدقيقة، ينبغي أن يكفل مجلس الأمن حصوله على معلومات كاملة قدر الإمكان. وينبغي أن يتجنب عقد اجتماعات شديدة التقييد وإعطاء الكلمة لأشخاص مواقفهم المناهضة لرواندا معروفة جيدا، كما حدث، على سبيل المثال، بعد ظهر أمس، في غياب الوفد الرواندي.

وتكمن مخاطر هذه الممارسات في أن مجلس الأمن سيحصل على معلومات خاطئة، وهو ما قد يفضي إلى خطر حل متحيز، وتقويض مساعيه لإيجاد حل في الميدان، وإطالة أمد المشاكل المروعة التي يعاني منها سكان جمهورية الكونغو الديمقراطية واستمرار إنفاق أموال يمكن أن تستخدم في أغراض أخرى.

ويود بلدي أن يمارس حقه في الرد على المزاعم الكاذبة التي صدرت بحق رواندا خلال جلسة مجلس الأمن بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية أمس. ونأمل أن يعطينا مجلس الأمن الفرصة لعمل ذلك في اجتماع بنفس الصيغة، وإذا أمكن، مواجهة المدعويين المتخصصين الذين تحركهم دوافع سياسية، بغية كفالة حصول مجلس الأمن على معلومات دقيقة.